

الأخبار ٩

فياض: الحوكمة الالكترونية تساهم في تكريس الشفافية والرقابة

الأربعاء 27/06/2012 (آخر تحديث) الساعة 13:55



رام الله- معا- شدد رئيس الوزراء الدكتور سلام فياض على أن جوهر ما تحقق في السنوات الأخيرة من إنجازات في كافة المجالات، وخاصة لجهة تحسين أداء المؤسسات، هو نتاج للتحول في حالة الوعي التي عبر عنها الشعب الفلسطيني في قدرته على بلورة أولويات احتياجاته المباشرة، وتعاظم التفاقة حول المشروع الوطني والسعى الأكيد لتجسيده في دولة المؤسسات وحكم القانون.

وأكَدَ فِيَاضُ عَلَى أَنَّ السُّلْطَةَ الْوَطَنِيَّةَ تَعْمَلُ عَلَى بَنَاءِ مَؤْسِسَاتِ الدُّولَةِ وَفَقَدْ أَعْلَى الْمَسْتَوَيَاتِ وَالْمَعايِيرِ الدُّولِيَّةِ. وَقَالَ "مَا نَسْعَى إِلَيْهِ، وَنَحْنُ عَلَى ثَقَةِ بِقَدْرَةِ شَعْبِنَا عَلَى تَحْقِيقِهِ، هُوَ أَنْ نَصْلُ وَفِي أَسْرَعِ وَقْتٍ مُمْكِنٍ إِلَى وَاقْعِ يَدِرُكِ فِيَهُ الْعَالَمَ أَنْ شَعْبِنَا تَمْكِنَ مِنْ بَنَاءِ دُولَتِهِ فِي الْوَاقِعِ، وَأَنْ مَا يَعْطِلَ اسْتِقْلَالَ هَذِهِ الدُّولَةِ وَبِسْطَ السُّلْطَانِيَّةِ عَلَيْهَا هُوَ الْاِحْتِلَالُ فَقْطُ، الْأَمْرُ الَّذِي سَيَضْعِفُ الْمَجَامِعَ الْدُولِيَّةِ فِي مَوْقِفِ لَا مَنَاصَ لَهُ فِيهِ مِنْ تَحْمِلَهُ لِمَسْؤُلِيَّةِ الْمُبَاشِرَةِ فِي إِنْهَاءِ هَذَا الْاِحْتِلَالِ، وَتَمْكِينِ شَعْبِنَا مِنْ تَقْرِيرِ مَصِيرِهِ وَإِقَامَةِ دُولَتِهِ الْمُسْتَقْلَةِ، وَعَاصِمَتِهِ الْقَدِيسُ عَلَى حَدُودِ عَامِ 1967".

جاء ذلك خلال كلمة رئيس الوزراء في افتتاح المؤتمر الفلسطيني الأول للحكومة والخدمات الالكترونية، والذي تنظمه الأكاديمية الفلسطينية للحكومة الالكترونية "معهد ابن سينا ل الهندسة المعرفة والتكنولوجيات العربية في جامعة بيرزيت" ، بحضور رئيس الجامعة د. خليل الهندي، وأعضاء الهيئة التدريسية والإدارية في الجامعة، وعدد من ممثلي المؤسسات الرسمية والأهلية والمهتمين في قطاع تكنولوجيا المعلومات، وعدد من طلبة الجامعة.

وأوضح رئيس الوزراء خلال كلمته إلى أن الاستخدام المتزايد لتقنولوجيا المعلومات، والتطورات المتسارعة في هذا المجال، أدى إلى اعتماد العديد المؤسسات الحكومية وغيرها، على التطبيقات التقنية المختلفة في العديد من مجالات عملها، وذلك في محاولة منها للارتقاء بأدائها كماً ونوعاً، وتسهيل الإجراءات والمعاملات بين المؤسسات المختلفة، وأشار إلى الشفافية التي

توفرها التطبيقات التكنولوجية المبنية على معايير وتعريفات موحدة لقواعد المعلومات والإجراءات المنبثقة عنها. وقال "هنا تكتسب فكرة الحكومة الإلكترونية في فلسطين أهمية خاصة، حيث أن تقديم الخدمات الحكومية الكترونياً يعتبر حاجة ملحة خاصة في ظل الإجراءات التعسفية التي تقوم بها قوات الاحتلال. ولعل فكرة الحكومة الإلكترونية توفر وسيلة هامة في وجه إجراءات الاحتلال وقيوده".

وشدد فياض على أهمية دور القطاع الأكاديمي والشراكة معه في إنجاز مشروع الحكومة الإلكترونية، حيث الاستفادة من الخبرات الأكاديمية، ودعا كافة القطاعات وعلى مختلف المستويات الرسمية والأهلية والقطاع الخاص لزيادة انخراطها في هذا الجهد لما فيه من أهمية تعود بالنفع على شعبنا، وقال "إن تطوير الحكومة والخدمات الإلكترونية، يشكل حافزاً هاماً للرقي بأداء شركاتنا الفلسطينية. ولا يأتي هذا الجهد معزولاً عمّا تقوم به الحكومة من جهد لتؤمن تأميناً فلسطينياً متقدماً في قائمة الدول المستهدفة كمقصد استثماري". وأضاف "من المفيد، بل من الضروري، أن يتواصل هذا الجهد على قاعدة المساهمة في مسيرة البناء الشاملة لمؤسسات دولتنا الفلسطينية، القوية والقادرة والعصرية، والتي تشكل الركيزة الأساسية لبرنامج عمل الحكومة".

بدوره خليل الهندي رئيس جامعة بيرزيت قال: "إن موضوع المؤتمر حالة تطورية تبني على تراكمية الماضي، وتتطلع للمستقبل بإرادة التحدى والتنافس.. هذه هي جامعة بيرزيت، تقف كزيتون فلسطين، متتجذرة في الأرض صموداً، ومطلقة عنان أغصانها في السماء حرية وأملًا".

واعتبر أن هناك أربعة قضايا تعد مفاتيح هامة للنقاش في المؤتمر؛ الأولى تتعلق بالموارد المتاحة الفلسطينية، حيث أن أي استثمار حالي أو مستقبلي في أي قطاع معرفي أو تنموي يقتضي استغلال الإمكانيات المتوفرة، ووضع الخطط الكفيلة لتطويرها والحفاظ على استدامتها، أما القضية الثانية فهي العلاقة بين مختلف الأطراف، وأهمية التنسيق والتكاملية بين مختلف القطاعات الحكومية والأهلية وال الخاصة والأكاديمية.

وأضاف أن قضية بناء أرضية مشتركة لفهم غيات الحكومة والخدمات الإلكترونية ومنافعها، هامة جداً إذ يتعدى الفهم الذي نسعى إليه تسهيل الخدمات أو توحيدتها، لنصل إلى الحكومة بمفهومها الواسع،

وتتابع "أما القضية الرابعة، فيمكن تسميتها ببناء النسق، بمعنى أن هناك العديد من التجارب الفلسطينية في هذا المجال، وفي العديد من المؤسسات، والتي يستند كل منها إلى مرجعية معينة".

من جهتها د. صفاء ناصر الدين، وزيرة الاتصالات وتكنولوجيا المعلومات، فتناولت إنجازات الوزارة فيما يتعلق بالحكومة الإلكترونية والتي تعتبرتها تمثل البنية التحتية للخدمات الإلكترونية الحكومية، فقالت: "لقد استطاعت الوزارة تطوير استراتيجية المعلوماتية بالتعاون مع منظمة OECD والعديد من الوزارات، وقمنا باعداد مشروع قانون المعاملات الإلكترونية والتوصیع الإلكتروني الذي ينتظر إقراره من السيد الرئيس".

وأضافت "لقد تم تطوير إطار التبادل البيني الفلسطيني "زنار" بمساعدة وخبرة أكاديمية الحكومة الإلكترونية في جامعة بيرزيت، وبالتعاون مع خمس مؤسسات حكومية، هي وزارات المالية، والداخلية، والاقتصاد الوطني، وسلطة النقد الفلسطينية، والجهاز المركزي للإحصاء الفلسطيني، وقد حظي "زنار" بإعجاب العديد من الدول، كما تقوم حالياً ببناء نظام عنونة فلسطيني بمساعدة

الأكاديمية وهو عبارة عن قاعدة بيانات لجميع العناوين في الأراضي الفلسطينية وهو هام لتقديم الخدمات الكترونياً".

وتابعت الحديث عن الانجازات فأشارت إلى تمكن الوزارة من بناء الشبكة الحكومية لربط الوزارات فيما بينها، والتي توفر سبيلاً للأمان المعلوماتي وتحفيض تكلفة الاتصال بين المؤسسات الحكومية، إضافة إلى تشكيل فريق وطني لأمن المعلومات، وانجاز الاستراتيجية الوطنية لأمن المعلومات التي احتوت على العديد من الارشادات والتعليمات والمعايير للوصول إلى نظام أمن معلومات أساسى في فلسطين".

من جهته حسن قاسم رئيس اتحاد شركات أنظمة المعلومات الفلسطينية (PITA) أكد في كلمته على أهمية الشراكة ما بين القطاع الحكومي والقطاع الخاص في مجال الخدمات الإلكترونية وهذا يمكننا من الوصول إلى تطوير هذا القطاع ليس على مستوى السوق الفلسطيني فحسب ولكن الوصول إلى السوق العالمي

وفي كلمته أكد د. مصطفى جرار رئيس أكاديمية الحكومة الإلكترونية، مدير معهد ابن سينا لهندسة المعرفة وتقنيات المعرفة حول ما تمثله الحكومة الإلكترونية وفوائدها فقال إن من شأنها تسهيل حياة المواطنين واحتصار إجراءاتهم الرسمية والوقت المطلوب لذلك. كما توفر الخدمات الإلكترونية تسهيلات عديدة للشركات والمستثمرين ما سيسمح في رفع الاقتصاد الفلسطيني، والمساهمة في المأسسة والحد من الفساد، وخفض تكاليف الخدمات، لما توفره التكنولوجيا من شفافية وسهولة في كشف الفساد ولن يكون أحد بحاجة لآخر لتسريع معاملاته.

وأضاف جرار أن تقديم الخدمات الإلكترونية يحد من تأثير الحواجز الإسرائيلية وإجراءات الاحتلال بقطعياً أوائل الأراضي الفلسطينية والفصل بين الضفة الغربية وقطاع غزة، ما يعني استمرار الكثير من المعاملات الحكومية رغم هذه الإجراءات الاحتلالية. مشدداً على أن أكثر من سبعين بالمائة من الشعب الفلسطيني يعيشون بين لاجئ ومغترب في أرجاء المعمورة، فإن تقديم الخدمات الإلكترونية يمثل جسراً للتواصل بين من فرضت عليهم الظروف التواجد خارج الوطن مع المؤسسات الفلسطينية.

وكان قد افتتح المؤتمر د. باسم الصيرفي من معهد ابن سينا وقال: "لقد كان معهد ابن سينا المبادر لمشروع أكاديمية الحكومة الإلكترونية ويقوم على قيادته وإدارته. وقد خطط للمؤتمر ليكون ورشة عمل وطنية تعرض فيها إنجازات المشروع من التدريبات الاحترافية والاستشارات المتخصصة والأبحاث العلمية من جهة، ونقاش لاستشراف مستقبل هذا الشأن الحيوي وأليات العمل القادمة من جهة أخرى".

وتحورت جلسات المؤتمر فكانت الجلسة الأولى التي يديرها المهندس سليمان الزهيري وكيل وزارة الاتصالات وتكنولوجيا المعلومات، حول تجربة حكومة دبي الإلكترونية، ويتحدث د. صبري صيدم مستشار الرئيس لشؤون تكنولوجيا المعلومات حول أهمية آفاق تطبيق الحكومة الإلكترونية في فلسطين، فيما يتحدث د. مصطفى جرار حول إطار التبادل البيني للحكومة الإلكترونية الفلسطينية، فيما يتحدث الخبير البريطاني ديفد شدويك عن أفضل ممارسات أمن المعلومات عالمياً، هذا ويتناول د. مشهور أبو دقة وزيرة الاتصالات السابق مراجعة حادة للتحديات الحقيقية التي تواجه تطبيق الحكومة الإلكترونية.

وفي القسم الثاني من المقرر تنظيم ثلاثة جلسات في الوقت ذاته، الأولى يديرها د. صفوان الناظر حول مشاريع وتجارب في الحكومة الإلكترونية، والثانية حول أمن المعلومات، والثالثة يديرها د. جميل سالم حول الحكومة الإلكترونية والقانون والعلاقة مع

أما الجلسة الأخيرة والتي يديرها د. صبري صيدم بمشاركة عدد من الوزراء يمثلون الوزارات الشريكة في مشروع الحكومة الإلكترونية وهم المواصلات والداخلية والاقتصاد حلقة نقاش وزاوية بهدف إلقاء الضوء على أهم تجارب وقصص النجاح والخروج بتوصيات وخطوات محددة لتطبيق الحكومة الإلكترونية في فلسطين.

رابط الموضوع: <http://www.maannews.net/arb/ViewDetails.aspx?ID=499115>

